

في قواعد تتعلق بالإمامية والتغليط على من ليس في عقده بيعة، والترهيب من نقضها قال الإمام الحسن بن علي البربهاري - رحمة الله تعالى - في كتاب السنّة لـه : من ولـيـ الخلافـةـ بـاجـمـاعـ النـاسـ عـلـيـهـ وـرـضـاهـ بـهـ؛ لا يـحـلـ لأـحـدـ أـنـ يـبـيـتـ لـيـلـةـ وـلـاـ يـرـىـ أـنـ لـيـسـ عـلـيـهـ إـمـامـ؛ بـرـاـ كـانـ أـوـ فـاجـراـ . هـكـذـاـ قـالـ أـحـمـدـ بـنـ حـبـلـ أـهـ . فـقـالـ: إـنـ لـمـ آتـكـ لـأـجـلـسـ، أـتـيـكـ لـأـحـدـثـ حـدـيـثـاـ، سـمـعـتـ رـسـوـلـ اللـهـ يـقـولـهـ، مـنـ خـلـعـ يـدـاـ مـنـ طـاعـةـ؛ لـقـيـ اللـهـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ لـأـ حـجـةـ لـهـ، عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـطـيعـ؛ هـوـ: ابـنـ الـأـسـوـدـ بـنـ حـارـثـةـ الـقـرـشـيـ الـعـدـوـيـ الـمـدـنـيـ . لـهـ صـحـبـةـ، وـمـاتـ فيـ فـتـنـةـ ابـنـ الـزـبـيرـ" اـهـ . وـقـالـ الـحـافـظـ فـيـ التـقـرـيبـ: «لـهـ رـوـيـةـ، وـأـمـرـهـ ابـنـ الـزـبـيرـ عـلـىـ الـكـوـفـةـ»، كـانـتـ وـقـعـةـ الـحـرـةـ، قـالـ الـحـافـظـ ابـنـ كـثـيرـ فـيـ الـبـداـيـةـ وـالـنـهـائـةـ» (١) : وـلـمـ خـرـجـ أـهـلـ الـمـدـيـنـةـ عـنـ طـاعـتـهـ - أـيـ: يـزـيدـ، وـوـلـواـ عـلـيـهـمـ ابـنـ مـطـيعـ، وـابـنـ حـنـظـةـ، وـإـلـيـانـهـ بـعـضـ الـقـادـورـاتـ . وـالـفـاسـقـ لـأـجـلـ مـاـ يـبـرـوـرـ بـسـبـبـ ذـلـكـ مـنـ الـفـتـنـةـ وـقـوعـ الـهـرـجـ كـمـاـ وـقـعـ زـمـنـ الـحـرـةـ . وـقـدـ كـانـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ وـجـمـاعـاتـ أـهـلـ بـيـتـ الـنـبـوـةـ مـمـنـ لـمـ يـنـقـضـ الـعـهـدـ، كـمـاـ قـالـ إـلـيـهـ أـبـنـ مـصـرـ بـنـ عـلـيـةـ: حـدـثـنـيـ صـخـرـ بـنـ عـنـ نـافـعـ، ثـمـ تـشـهـدـ، ثـمـ قـالـ: «أـمـاـ بـعـدـ، وـإـنـ سـمـعـتـ رـسـوـلـ اللـهـ يـقـولـ: «إـنـ الـغـارـبـ يـنـصـبـ لـهـ لـوـاءـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ»، يـقـالـ: هـذـاـ غـدـرـةـ فـلـانـ». فـلـاـ يـخـلـعـنـ أـحـدـ مـنـكـمـ يـزـيدـ، وـلـاـ يـسـرـفـنـ أـحـدـ مـنـكـمـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ؛ فـيـكـونـ وـقـدـ رـوـاهـ مـسـلـمـ وـالـتـرـمـذـيـ مـنـ حـدـيـثـ صـخـرـ بـنـ جـوـرـيـةـ، قـلـتـ: هـوـ فـيـ كـتـابـ الـفـتـنـ مـنـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ بـالـقـصـةـ نـفـسـهـ . وـالـمـنـعـ مـنـ الـخـرـوجـ عـلـيـهـ وـلـوـ جـارـ فـيـ حـكـمـهـ، مـشـىـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـطـيعـ وـأـصـحـابـهـ إـلـيـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـنـفـيـ، فـأـرـادـهـ عـلـىـ خـلـعـ يـزـيدـ؛ فـأـبـيـ عـلـيـهـ . فـقـالـ ابـنـ مـطـيعـ: إـنـ يـزـيدـ يـشـرـبـ الـخـمـرـ، وـيـتـعـدـيـ حـكـمـ الـكـتـابـ . وـأـقـمـتـ عـنـدـهـ مـتـحـرـيـاـ لـلـخـيـرـ، يـسـأـلـ عـنـ الـفـقـهـ، مـلـازـمـاـ لـلـسـنـةـ . فـقـالـ: وـمـاـ الـذـيـ خـافـ مـنـيـ أـوـ رـجـاـ حـتـىـ يـظـهـرـ إـلـيـ الـخـشـوـعـ؟ أـفـاطـلـعـكـمـ عـلـىـ مـاـ تـذـكـرـوـنـ مـنـ شـرـبـ الـخـمـرـ؛ فـلـئـنـ كـانـ أـطـلـعـكـمـ عـلـىـ ذـلـكـ: إـنـكـمـ لـشـرـكـاـوـهـ، وـإـنـ لـمـ يـكـنـ أـطـلـعـكـمـ فـمـاـ يـحـلـ لـكـمـ أـنـ تـشـهـدـوـاـ بـمـاـ لـمـ تـعـلـمـوـاـ . قـالـوـاـ: إـنـهـ عـنـدـنـاـ لـحـقـ، وـإـنـ لـمـ يـكـنـ رـأـيـنـاـهـ . فـقـالـ لـهـمـ: أـبـيـ اللـهـ ذـلـكـ عـلـىـ أـهـلـ الشـهـادـةـ، فـقـالـ: «إـلـاـ مـنـ شـهـدـ بـالـحـقـ وـهـمـ يـعـلـمـوـنـ» (١)، وـلـكـنـ مـنـ أـمـرـكـمـ فـيـ شـيـءـ . قـالـوـاـ: فـلـعـكـ تـكـرـهـ أـنـ يـتـوـلـ الـأـمـرـ غـيرـكـ، فـتـخـنـ نـوـلـيـكـ أـمـرـنـاـ . قـالـ: جـيـبـونـيـ بـمـثـلـ أـبـيـ أـقـاتـلـ عـلـىـ مـثـلـ مـاـ قـاتـلـ عـلـيـهـ . قـالـوـاـ: فـمـرـ أـبـنـيـكـ أـبـاـ الـقـاسـمـ وـالـفـاسـمـ بـالـقـتـالـ مـعـنـاـ . قـالـ: سـبـحـانـ اللـهـ! أـمـرـ النـاسـ بـمـاـ لـأـفـطـلـهـ وـلـأـرـضـاهـ، إـذـاـ مـاـ نـصـحـتـ اللـهـ فـيـ عـبـادـهـ! قـالـ: إـذـاـ أـمـرـ النـاسـ بـتـقـوـيـ اللـهـ، وـلـاـ يـرـضـونـ الـمـخـلـوقـ بـسـخـطـ الـخـالـقـ. وـخـرـجـ إـلـيـ مـكـةـ» اـهـ . الـقـاعـدـةـ الـثـانـيـةـ فـهـوـ إـلـمـامـ تـجـبـ بـيـعـتـهـ وـطـاعـتـهـ، وـتـحـرـمـ مـنـازـعـتـهـ وـمـعـصـيـتـهـ قـالـ إـلـيـهـ أـحـمـدـ . رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـيـ فـيـ الـعـقـيـدـةـ الـتـيـ روـاهـاـ عـنـهـ عـبـدـوـسـ بـنـ مـالـكـ الـعـطـارـ: وـمـنـ غـلـبـ عـلـيـهـ - يـعـنـيـ: الـلـوـلـةـ - بـالـسـيـفـ؛ وـسـمـيـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ؛ بـرـاـ كـانـ أـوـ فـاجـراـ» (١) اـهـ وـاحـتـجـ إـلـيـهـ أـحـمـدـ بـمـاـ ثـبـتـ عـنـ ابـنـ عـمـرـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ، أـنـهـ قـالـ: «. وـأـصـلـيـ وـرـاءـ مـنـ غـلـبـ» (٢) . وـقـدـ أـخـرـجـ ابـنـ سـعـدـ فـيـ الطـبـاقـاتـ» (٣) - بـسـنـدـ جـبـيدـ - عـنـ زـيدـ ابـنـ أـسـمـ، أـنـ ابـنـ عـمـرـ كـانـ فـيـ زـمـانـ الـفـتـنـ لـأـيـاتـيـ أـمـيرـ إـلـاـ صـلـيـ خـلـفـهـ، وـأـدـىـ إـلـيـهـ زـكـاةـ مـالـهـ . قـالـ: شـهـدـتـ ابـنـ عـمـرـ حـيـثـ اجـتـمـعـ النـاسـ عـلـىـ عـبـدـ الـمـلـكـ، قـالـ: عـلـىـ سـنـةـ اللـهـ وـسـنـةـ رـسـوـلـهـ مـاـ اسـتـطـعـتـ، وـأـدـىـ إـلـيـهـ زـكـاةـ مـالـهـ . قـالـ: شـهـدـتـ ابـنـ عـمـرـ حـيـثـ اجـتـمـعـ الـكـلـمـةـ، وـكـانـتـ قـبـلـ ذـلـكـ مـفـرـقـةـ، وـهـمـاـ عـبـدـ الـمـلـكـ بـنـ مـرـوـانـ، وـعـبـدـ اللـهـ بـنـ الـزـبـيرـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ . وـكـانـ ابـنـ عـمـرـ فـيـ تـلـكـ المـدـدـةـ امـتـنـعـ أـنـ يـبـاـعـ لـابـنـ الـزـبـيرـ أوـ لـعـبـدـ الـمـلـكـ، فـلـمـاـ غـلـبـ عـبـدـ الـمـلـكـ وـاسـتـقـامـ لـهـ الـأـمـرـ بـايـعـةـ (٢). بـلـ انـعـدـ عـلـيـهـ الـإـجـمـاعـ مـنـ الـفـقـهـاءـ: فـقـيـ «الـاعـتـصـامـ» للـشـاطـبـيـ (١) : أـنـ يـحـيـيـ بـنـ يـحـيـيـ قـيلـ لـهـ: الـبـيـعـةـ مـكـرـوهـةـ؟ قـالـ: لـاـ . أـخـبـرـنـيـ بـذـلـكـ مـالـكـ عـنـهـ، وـرـوـيـ الـبـيـهـقـيـ فـيـ مـنـاقـبـ الشـافـعـيـ (٢) عـنـ حـرـمـةـ، قـالـ: حـتـىـ يـسـمـيـ خـلـيفـةـ، وـيـجـمـعـ النـاسـ عـلـيـهـ، وـقـدـ حـكـيـ الـإـجـمـاعـ عـلـىـ ذـلـكـ الـحـافـظـ ابـنـ حـجـرـ - رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـيـ فـيـ الـفـتـحـ، وـقـدـ أـجـمـعـ الـفـقـهـاءـ عـلـىـ وـجـوبـ طـاعـةـ السـلـطـانـ الـمـتـغـلـبـ، وـالـجـهـادـ مـعـهـ، وـأـنـ طـاعـتـهـ خـيـرـ مـنـ الـخـرـوجـ عـلـيـهـ؛ لـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ حـقـنـ الدـمـاءـ، قـالـ: الـأـمـمـ مـجـمـعـونـ مـنـ كـلـ مـذـهـبـ عـلـىـ أـنـ مـنـ تـغـلـبـ عـلـىـ بـدـأـ وـبـدـانـ لـهـ حـكـمـ الـإـمـامـ فـيـ جـمـيعـ الـأـشـيـاءـ . اـهـ . وـقـالـ الشـيـخـ عـبـدـ الـلـطـيفـ بـنـ حـرـمـانـ بـنـ حـسـنـ آلـ الشـيـخـ رـحـمـ اللـهـ الـجـمـيعـ: مـتـقـنـونـ عـلـىـ طـاعـةـ مـنـ تـغـلـبـ عـلـيـهـ فـيـ الـمـعـرـوفـ، يـرـوـنـ نـفـوذـ أـحـكـامـهـ، وـيـرـوـنـ الـمـنـعـ مـنـ الـخـرـوجـ عـلـيـهـ بـالـسـيـفـ، وـإـنـ كـانـ الـأـمـمـ فـسـقـةـ، مـاـ لـمـ يـرـوـاـ كـفـرـاـ بـوـاحـاـ . الـقـاعـدـةـ الـثـالـثـةـ وـتـمـ لـهـ التـمـكـينـ، قـالـ الغـزـالـيـ: أـوـ فـاسـقـ، وـكـانـ فـيـ صـرـفـهـ عـنـهـ إـثـارـةـ فـتـنـةـ لـأـ تـطـاـقـ، فـمـاـ يـلـقـيـ الـمـسـلـمـونـ فـيـهـ أـيـ فـيـ هـذـاـ الـاسـتـبـدـالـ - مـنـ الـضـرـرـ يـزـيدـ عـلـىـ مـاـ يـفـوـتـهـمـ مـنـ نـقـصـانـ هـذـهـ الشـرـوـطـ الـتـيـ أـثـبـتـ لـمـزـيـةـ الـمـحـلـحةـ . فـلـاـ يـهـدـمـ أـصـلـ الـمـحـلـحةـ شـغـفـاـ بـمـزـاـيـاـهـ؛ كـالـذـيـ يـبـيـنـ قـصـرـاـ وـبـهـدـمـ مـصـرـاـ وـبـفـسـادـ الـأـقـضـيـةـ، وـذـلـكـ مـحـاـلـ . وـتـحـنـ نـقـضـيـ بـنـفـوذـ قـضـاءـ أـهـلـ الـبـغـيـ فـيـ بـلـادـهـ لـمـسـيـسـ حـاجـتـهـ؛ فـكـيـفـ لـأـ نـقـضـيـ بـصـحـةـ الـإـمـامـةـ عـنـدـ الـحـاجـةـ وـالـضـرـورـةـ؟ اـهـ . وـقـدـ نـقـلـ الشـاطـبـيـ فـيـ الـاعـتـصـامـ» (٢) كـلـاـمـاـ لـلـغـزـالـيـ نـحـوـ هـذـاـ، «أـمـاـ إـذـاـ انـعـدـتـ الـإـمـامـةـ بـالـبـيـعـةـ، أـوـ تـوـلـيـةـ الـعـهـدـ لـمـنـفـكـ عـنـ رـتـبـةـ الـاجـتـهـادـ، وـقـامـتـ لـهـ الشـوـكـةـ، وـأـذـعـنـتـ لـهـ الرـقـابـ، بـيـانـ خـلـالـ الزـمـانـ عـنـ قـرـشـيـ مـجـتـهدـ مـسـتـجـمـعـ جـمـيعـ الشـرـوـطـ؛ وـجـبـ الـأـسـتـمـرـأـ عـلـىـ الـإـمـامـةـ الـمـعـقـوـدـةـ إـنـ قـامـتـ لـهـ الشـوـكـةـ» (٣) . وـإـنـ قـدـ حـضـورـ قـرـشـيـ مـجـتـهدـ مـسـتـجـمـعـ لـلـوـرـعـ وـالـكـفـاـيـةـ وـجـمـيعـ شـرـائـطـ الـإـمـامـةـ، وـاـحـتـاجـ الـمـسـلـمـونـ فـيـ خـلـعـ الـأـوـلـ إـلـىـ تـعـرـضـ لـإـثـارـةـ فـتـنـ، وـاـضـطـرـابـ أـمـوـرـ؛ لـمـ يـجـزـ لـهـ خـلـعـهـ وـالـأـسـتـبـدـالـ بـهـ، بـلـ تـجـبـ عـلـيـهـمـ الـطـاعـةـ لـهـ، وـهـوـ أـنـ الـعـلـمـ اـشـتـرـطـ الـإـمـامـ لـتـحـصـيـلـ مـزـيدـ مـنـ

المَصْلَحَةِ فِي الْاسْتِقْلَالِ بِالنَّظَرِ وَالاسْتِعْنَاءِ عَنِ التَّقْلِيدِ. إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّمَرَّدَ الْمَطْلُوِيَّةَ مِنَ الْإِمَامَةِ: تَطْفُئُهُ الْفَتَنَ التَّائِرَةَ مِنْ تَفَرُّقِ الْأَرْأَءِ الْمُتَنَافِرَةِ. قَالَ الغَزَالِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ: وَتَسْوِيشُ النَّظَامِ، وَتَغْوِيَتُ أَصْلَ الْمَصْلَحَةِ فِي الْحَالِ؛ تَشْوِيْفًا إِلَى مَرِيدِ دِقِيقَةٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ النَّظَرِ وَالتَّقْلِيدِ اهـ (١). قَالَ الشَّاطِئِيُّ - تَعْلِيْقًا عَلَى كَلَامِ الغَزَالِيِّ : هَذَا مَا قَالَ يَعْنِي: الغَزَالِيُّ؛ وَهُوَ مُتَجَهٌ بِحَسَبِ النَّظَرِ الْمَصْلَحِيِّ، وَهُوَ مُلَائِمٌ لِتَصْرِيفَاتِ الشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَعْضُدْهُ نَصٌّ عَلَى ثُمَّ سَاقَ الشَّاطِئِيُّ رَوَايَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي هَذَا الْبَابِ - تَقْدَمَ ذِكْرُهَا (٢)، وَقَالَ: إِقَامَةُ الْمُسْتَحْقَقِ أَنْ تَقْعَ فِتْنَةً وَمَا لَا يَصْلُحُ؛ قَالَ: جَمِيعُ ابْنِ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدُهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَدْ بَايِعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ وَلَا تَابَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ؛ إِلَّا كَانَتِ الْفَيْصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (٣). وَأَيْنَ يَزِيدُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ؟ وَلَكِنْ رَأَى بِدِينِهِ وَعِلْمِهِ التَّسْلِيمَ لِأَمْرِ اللَّهِ، فَكَيْفَ وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ؟ فَتَفَهَّمُوهُ وَالزَّمُوهُ، تَرْشُدُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». الْقَاعِدَةُ الْرَّابِعَةُ وَيَأْخُذُ كُلُّ إِمَامٍ مِنْهُمْ فِي قُطْرِهِ حُكْمُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَمَنْ لَمْ يُفْرِقْ بَيْنَ حَالِي الْاخْتِيَارِ وَالاضْطِرَارِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى : وَلَوْلَا هَذَا مَا اسْتَقَامَتِ الدِّيَّا: فَمِيَتْتُهُ مِيَتَةً جَاهِلِيَّةً» (٤) : قَوْلُهُ: «عَنِ الطَّاغِيَّةِ» أَيْ: طَاعَةَ الْخَلِيفَةِ الَّذِي وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْمُرَادُ خَلِيفَةً أَيْ قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، إِذَا لَمْ يُجْمِعُ النَّاسُ عَلَى خَلِيفَةٍ فِي جَمِيعِ الْبَلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ أَثْنَاءِ الدُّولَةِ الْعَبَاسِيَّةِ، بَلْ اسْتَقَلَّ أَهْلُ كُلِّ إِقْلِيمٍ بِقَائِمٍ بِأُمُورِهِمْ، وَقَوْلُهُ: «وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ»؛ أَيْ: خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ انْفَقُوا عَلَى طَاعَةِ إِمَامٍ انتَظَمَ بِهِ شَمْلُهُمْ، وَاجْتَمَعُتْ بِهِ كَلْمَتُهُمْ، وَأَمَّا بَعْدَ اِنْتَشَارِ الْإِسْلَامِ، وَفِي الْقُطْرِ الْآخَرِ كَذَلِكَ، وَلَا يَنْعَدُ لِبَعْضِهِمْ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ فِي قُطْرِ الْآخَرِ وَأَقْطَارِهِ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَى وَلَائِتِهِ. وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْقُطْرِ الْآخَرِ. فَإِذَا قَامَ مَنْ يُنَازِعُهُ فِي الْقُطْرِ الَّذِي قَدْ ثَبَّتَ فِيهِ وَلَائِتُهُ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَبْلُغُ إِلَى مَا تَبَاعَدَ مِنْهَا خَبْرُ إِمَامَهَا أَوْ سُلْطَانَهَا، وَلَا يُدْرِي مِنْ قَامَ مِنْهُمْ أَوْ مَاتَ، فَاعْرُفْ هَذَا؛ وَدَعْ عَنْكَ مَا يُقَالُ فِي مُخَالَفَتِهِ، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْوَلَايَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَمَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنُ أَوْضَحُ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ. وَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا؛ فَهُوَ مُبَاهِتٌ لَا يَسْتَحِقُ أَنْ يُخَاطَبَ بِالْحُجَّةِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَعْقِلُهَا» (٥) اهـ. مُعَوِّلُهَا عَلَى الْأَدَلَّةِ الْشَّرِعِيَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْمَرْعِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقُهُمْ إِلَى نَحْوِهِنَا ثُلَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقَّقِينَ. قَالَ ابْنُ عَرَفةَ فِيمَا حَكَاهُ الْأَبِي عَنْهُ : فَلَوْ بَعْدَ مَوْضِعِ الْإِيمَامِ حَتَّى لَا يَنْفَدِ حُكْمُهُ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ الْبَعِيْدَةِ؛ وَلِلشَّيْخِ عَلَمِ الدِّينِ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ بِالْدِيَارِ الْمَصْرِيَّةِ: يَجُوزُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ. وَالْفَاطِمَيْنِيُّ بِمِصْرِ، (٦) ثُمَّ قَالَ: وَحَكَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَنِ الْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقِ أَنَّهُ جَوَزَ نَصْبُ إِمَامَيْنِ فَأَكْثَرَ إِذَا تَبَاعَدَتِ الْأَقْطَارُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ فِي الْمُعْلِمِ: الْعَقْدُ لِإِمَامَيْنِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِيْنَ مِنْ أَهْلِ الْأَصْوُلِ إِلَى أَنَّ دِيَارَ الْمُسْلِمِيْنَ إِذَا اتَّسَعَتْ وَتَبَاعَدَتْ، وَكَانَ بَعْضُ الْأَطْرَافِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ خَبْرُ الْإِمَامِ وَلَا تَدْبِرُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَسُوُّ لَهُمْ» اهـ. وَعَلَيْهِ: فَإِذَا فُرِضَ أَنَّ الْأَمْمَةَ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ - لِمَعْصِيَّةِ مِنْ بَعْضِهَا، وَعَجَرَ مِنَ الْبَاقِيَّنَ؛ وَيَسْتَوْفِي الْحُقُوقَ. الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ فَلَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا أَمْرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَاعَةِ الْوَلَايَةِ. يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَمِيمَةَ - رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى : «إِنَّ النَّبِيَّ أَمْرَ بِطَاعَةِ الْأَئِمَّةِ الْمَوْجُودِيْنَ الْمَعْلُومِيْنَ، الَّذِينَ لَهُمْ سُلْطَانٌ يَقْدِرُونَ بِهِ عَلَى سِيَاسَةِ النَّاسِ، لَا بِطَاعَةِ مَعْدُومٍ وَلَا مَجْهُولٍ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ بِهَا مَعْدُومٌ لَمْ يُوجَدْ بَعْدُ، وَلَا مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ. عُلَمَاؤُهُمْ وَعَوَّاْهُمْ، شَبَابُهُمْ وَشَبِّهُمْ ، وَالَّذِي لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِنْفَاذِ مَقَاصِدِ الْإِمَامَةِ، فَإِذَا أَمْرَ بِرَدَ مَظْلَمَةٍ رُدَّتْ، وَإِذَا حَكَمَ بِحدَّ أَقْيَمَ، وَإِذَا عَزَّرَ نَفَذَ تَعْزِيرَهُ فِي رَعِيَّتِهِ، وَتَحْفَظُ بِهِ بِيَضْنَةٍ أَهْلِ الْإِسْلَامِ. فَمَنْ تَزَلَّ نَفْسَهُ مَزَلَّةً وَلِيَ الْأَمْرُ الَّذِي لَهُ الْقُدْرَةُ وَالسُّلْطَانُ عَلَى سِيَاسَةِ النَّاسِ، أَوْ أَعْطَاهُنَّهُ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ بَيْعَةً تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لَهُ بِمُوْجِبِهَا، أَوْ دَعَا النَّاسَ إِلَى أَنْ يَحْتَكِمُوا إِلَيْهِ فِي رَدِ الْحُقُوقِ إِلَى أَهْلِهَا تَحْتَ أَيِّ مُسَمِّيٍّ كَانَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَخَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ. بَلْ تَحرُّمُ، وَلَا يَنْفَدِ لَهُ حُكْمُ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِيْنَ. مُرَاعَاةُ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ لِتَوْقِيرِ الْأَمْرَاءِ وَاحْتِرَامِهِمْ مِنْ سَبِّهِمْ وَانتِقاْصِهِمْ، خَمْسٌ مِنْ فَعَلَ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ كَانَ ضَاماً عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - : مَنْ عَادَ مَرِيضاً، أَوْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةً، أَوْ خَرَجَ غَازِيًّا، أَوْ قَدَّعَ فِي بَيْتِهِ؛ فَسَلَّمَ النَّاسُ (٧) مِنْهُ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ» (٨). وَبِسَنَدِهِ - أَيْضًا - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ؛ وَمَنْ أَهَانَهُ أَهَانَهُ اللَّهُ (٩). حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَاجَةِ، وَحَدِيثَ أَبِي ذَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِيِّ. بَابُ ذِكْرِ النَّصِيحَةِ لِلْأَمْرَاءِ، وَإِكْرَامِ مَحَلَّهُمْ، وَتَوْقِيرِ رُتُبَتِهِمْ، وَتَعْظِيمِ مَنْزِلَتِهِمْ. اهـ وَمِنَ الْطَّرِيقِ الثَّانِي: مَا بَوَّبَ لَهُ أَبْنَى أَبِي عَاصِمٍ - أَيْضًا فِي كِتَابِ السُّنَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ: بَابُ مَا ذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِهِ بِإِكْرَامِ السُّلْطَانِ وَرَجْرِهِ عَنْ إِمَانِهِ (١٠). ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ حَدِيثَ أَبِي بَكْرَةَ - السَّابِقَ: مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ؛ وَبِسَنَدِهِ - أَيْضًا - عَنْ أَبِي ذَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ ثَغَرًا فِي الْإِسْلَامِ ثَغَرًا، وَلَيْسَتْ لَهُ تَوْبَةً إِلَّا أَنْ يَسْدُدَهَا